العرب
الخميس 2020/12/24
السنة 43 العدد 11921

حل أزمة الإعلام على طريقة واشنطن بوست: ملياردير لكل صحيفة

تكلفة الصحافة الجيدة عالية وتحتاج إلى رعاية المؤسسات الاقتصادية

تستطيع صحيفة "واشنطن بوست" التعويل على ثروة مالكها الملياردير جيف بيزوس لزيادة عدد صحافييها إلى 1010، في إطار خططها للتوسع ومنافسة "نيويورك تايمز"، غير أنّ صحفا عريقة أخرى سواء في الولايات المتحدة أو العالم العربي ليس لديها راع مثل بيزوس، ولا ملايين الدولارات من الإيرادات الرقمية مثل "نيويورك تايمز"، لذلك يقع على عاتق جهات أخرى تقديم دعم للصحافة، فالصحافة الجيدة ذات تكلفة عالية.

الصحافة بحاجة إلى راع

واشنطن – أعلنت صحيفة "واشنطن بوست" اليومية الأميركية أن عدد العاملين في فريقها التحريري سيرتفع إلى مستوى قياسي، إذ سيتجاوز ألف صحافي بعد استحداثها مكاتب في أوروبا وآسيا، في وقت يعتبر الأسوأ بالنسبة إلى العديد من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في العالم، والتي اضطرت إلى التخلي عن الآلاف من الموظفين بسبب الأزمة الاقتصادية.

وبالنظر إلى أن الصحيفة الأميركية مملوكة منذ عام 2013 لأغنى رجل في العالم الملياردير جيف بيزوس، مؤسس "أمازون" فإن تكلفة هذه الزيادة التي تأتي في إطار التوسّع الدولي للصحيفة لن تكون عبئا كبيرا، في حين أن المشهد الإعلامي الأميركي مأزوم بسبب تأثره بشدة بالأزمة الاقتصادية، حيث تميل معظم الصحف إلى توفير المال من خلال وقف إصدار نسخها الورقية والاكتفاء بمواقع إلكترونية.

مارتي بارون

القراء سيلاحظون صحافة أكثر تنوعا، توسع الصحيفة وزيادة عدد محرريها يشيران إلى الثقة في مستقبلها

وتأمل "واشنطن بوست" في زيادة عدد المشتركين في نسختها الإلكترونية ومنافسة "نيويورك تايمز" التي تضم فريقا لا يقل عدده عن 1700 صحافي، وتولي اهتماما خاصا لقرائها الدوليين، بفضل إيرادات الاشتراكات الرقمية التي تغطي تكاليف هذا الفريق الضخم.

وتتيح ثروة بيزوس الضخمة تغطية النفقات وخطط التوسع لـ"واشنطن بوست" التي تعد من بين أكبر الصحف الأميركية وتساهم في التأثير بقوة على الرأي العام الأميركي، وهو ما يشير إلى نموذج جديد من التمويل لحل أزمة قطاع الصحافة والإعلام ويتمثل في رعاية المشاريع الصحافية، سواء من قبل الدولة أو كبار المستثمرين أسوة بقطاع الثقافة والتراث.

وترعى غالبية الدول المشاريع الثقافية والفنية والتراثية للمبدعين والموهوبين الشباب عبر تخصيص ميزانية محددة لها، وهو الأساس الذي يعتمد عليه القطاع الثقافي لإنعاش حركته واستمراره في أصعب الظروف، فلماذا لا يتم اعتماد هذا النموذج في الصحافة التي تقوم بدور حيوي في تقديم خدمة عامة للجمهور.

ويؤكد خبراء الإعلام أن زمن الاعتماد على الإعلانات كمورد رئيسي لاستمرار المؤسسات الإعلامية ذهب إلى غير رجعة، وعليها البحث عن نماذج تمويل جديدة، وقد لجأت المجموعات الصحافية الكبيرة في الأشهر الأخيرة إلى دمج الصحف وخفض توزيعها أو وتيرة صدورها وإقفال مطابع، لكن البعض من الصحف مثل نيويورك تايمز سجلت نموا في اشتراكاتها الرقمية وتسير بثبات نحو تحقيق أهدافها ومازالت متمسكة بنسختها الورقية، مستفيدة من إيرادات النسخة الرقمية.

غير أنّ صحفا عريقة أخرى سواء في الولايات المتحدة أو العالم العربي ليس لديها راع مثل بيزوس، ولا ملايين الدولارات من الإيرادات الرقمية مثل "نيويورك تايمز"، لذلك يقع على عاتق جهات أخرى تقديم دعم للصحافة، فالصحافة الجيدة ذات تكلفة عالية.

وقد ظهرت بعض الحلول التي تحتاج إلى تعميم أكبر وتبنيها من قبل الدول ومنها العربية، كأن تكون للمؤسسات الاقتصادية سياسة تقوم على تخصيص جزء من إعلاناتها إلى الصحافة الجيدة أو تحويل المؤسسات الصحافية إلى مؤسسات غير ربحية على غرار "بروبابليكا" ومؤسسة "تكساس تريبون" وهي مؤسسة صحافية غير ربحية أو صحيفة "لا براس" الكندية.

بدورها، الغارديان اليسارية التي لا تحظى بدعم الشركات الكبرى والأثرياء، كسبت دعما من القراء من أجل تجاوز أزمتها الوجودية في عام 2020 وزاد عدد المشتركين 268 ألف اشتراك رقمي جديد أي بزيادة قدرها 43 في المئة، ويبلغ إجمالي الدعم الرقمي أكثر من 900 ألف شخص، مقارنة بـ632 ألف قبل عام فقط.

وذكرت رئيسة التحرير كاثرين فاينر في مقال نشرته الأربعاء "بعد عام تقريبًا، لا أحد يعرف مدى السرعة والقوة التي ستعود بها اقتصاداتنا في عام 2021 وما بعده. لكننا نعرف شيئًا واحدًا: كنا سنكون أسوأ كثيرًا لولا مئات الآلاف من القراء الذين لبوا نداءنا".

وسعت بعض الحكومات إلى وضع برامج دعم للمؤسسات الصحافية؛ إذ قررت الحكومة الدنماركية دعم صناعة الإعلام بـ25 مليون يورو، بينما تبحث الحكومة الفرنسية وضع برنامج لمساعدة الصحافة وقطاع الإعلام ويشمل صرف المساعدات للمؤسسات مع اهتمام خاص بالمؤسسات التي يمكن أن تتعرض إلى الإفلاس ووضع برنامج لمساعدة المؤسسات الإعلامية عبر تأخير دفع الضرائب إضافة إلى الترخيص لمحلات بيع الصحف.

وتبدو الفرصة سانحة حاليا لـ"واشنطن بوست" للنمو والصعود ومنافسة نيويورك تايمز، تحت قيادة بيزوس الذي يحاول دعم إمبراطوريته الاقتصادية بمؤسسة صحافية عريقة. ومن ضمن الخطط القادمة إنشاء مكتبي تحرير في كل من لندن وسيول، بهدف توفير تغطية إخبارية أكثر فاعلية على مدار الساعة، وكانت قد أكدت في عام 2018 أنها تحقق أرباحا لكنها لم تنشر بياناتها المالية.

وأوضحت الصحيفة الأميركية في بيان أنها تريد أن توفّر لقرائها في كل أنحاء العالم "معلومات سريعة وشاملة في أي وقت من اليوم تندرج ضمنها تغطية إخبارية غنية ومتنوعة منذ ساعات الفجر في أميركا الشمالية".

وستستحدث واشنطن بوست كذلك مكاتب جديدة في سيدني بأستراليا وبوغوتا بكولومبيا، وبذلك يصل العدد الإجمالي لفروعها في الخارج إلى 26.

وبفعل هذا التوسع، سينضم 44 صحافيا جديدا إلى أسرة التحرير، ما يرفع إجمالي عدد صحافييها إلى 1010 صحافيين، وهو رقم قياسي منذ إنشائها في العام 1877.

وقال رئيس تحرير الصحيفة مارتي بارون إن القراء سيلاحظون "صحافة أغنى وأعمق وأسرع وأكثر تنوعا وابتكارا"، مشيرا إلى أن توسع الصحيفة وزيادة عدد محرريها "يشيران إلى ثقة كبيرة في مستقبلها".

وعلى النقيض من ذلك، تواجه العديد من الصحف والمجلات الخاصة بمدن أو ولايات معيّنة صعوبة كبيرة في كل أنحاء الولايات المتحدة. وخلصت بعض التحليلات للقطاع أن الأزمة ستقضي على الصحافة المكتوبة المحلية التي كانت تعتمد على قطاعات مثل توزيع السيارات والتجارة والسينما.

ففي النصف الأول من سنة 2020، ووفقا لموقع "تشالنجر، غراي آند كريسماس"، فقد قامت إدارات تحرير صحف أميركية بتسريح أكثر من 11 ألف موظف.

ويعتبر هذا العام هو الأسوأ بالنسبة إلى وسائل الإعلام الأميركية منذ الأزمة الاقتصادية في العام 2008 عندما تم الإعلان عن تسريح 14265 موظفا.

ووجهت عدة منظمات مدنية عاملة في مجال الصحافة بيانًا إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ لدعم الصحافة المحلية واعتبارها خدمة أساسية للمواطنين ورخائهم وتعافي الأمة. وتطالب هذه المنظمات الكونغرس بإدماج الصحافة في برنامج إنعاش القطاعات الاقتصادية، وتقديم دعم يقارب 5 مليارات دولار لصالح قطاع الصحافة والإعلام، وتوفير صندوق دعم عاجل لغرف الأخبار للمحافظة على الوظائف.

فشل إعلامي

سهى الجندي
كاتبة فلسطينية

لماذا نجحت قناة الجزيرة في جذب أضعاف عدد مشاهدي القنوات الأخرى؟ هل هو المحتوى أم الأسلوب؟ إنه مزيج من الاثنين، وإذا ما رجعنا إلى فلسفة أرسطو الذي حدد معايير نجاح الخطاب بثلاثة أمور هي: مخاطبة العقل "logos" ومخاطبة الأخلاق "ethos" ومخاطبة المشاعر "pathos" نجد أن الجزيرة نجحت بموجب هذه المعايير بينما أخفق الآخرون.

هذا من حيث المحتوى. أما من حيث الأسلوب، فقناة الجزيرة تعرض المادة الإعلامية بشكل مشوق وتبتعد عن الرتابة والملل، فهي تتنقل ما بين موضوع وآخر سريعا، وتجلب كبار المفكرين ممن يسيرون على النهج التحريري للقناة، وفي المقابل، فإنها تبلغ ذروة التشويق في برنامج الاتجاه المعاكس الذي يعرض وجهات النظر المختلفة في مواضيع في غاية الأهمية وكثيرا ما يتحول الحوار إلى شجار فيبلغ الحماس مداه لدى المشاهد ويفهم الواقع ومواقف الأطراف المختلفة بدلا من البحث عن المعلومات بنفسه فيجدها جاهزة له فيستمر في مشاهدتها دائما لأنها تشبع فضوله بيسر وسهولة.

أما من يقول "لا نريد هذا المستوى من التوتر" فهو مخطئ لأن المنطقة كلها مشتعلة وعلى القناة أن تكون في مستوى الأحداث.

في المقابل، نجد أن القنوات الأخرى ليست بذات الثراء التحليلي ولا يوجد توازن في توزيع الوقت ويتخلل برامجها الكثير من الإعلانات التجارية مما يجعل المشاهد يتحول عنها إلى قناة تقدم خلاصة الكلام بشكل مباشر ولا تستهلك صبر المشاهد وبالتالي تخسره.

إن المشاهد العصري لم يعد كالسابق وليس لديه استعداد أن يجلس ساعة يستمع إلى خطاب أو كلمة مندوب، وإذا انتظر عشر دقائق وهو يستمع إلى معلومات يعرفها، فإنه يتحول سريعا إلى غيرها. ولا عجب، فلديه عروض كثيرة جدا فلماذا يصبر على المتحدث البطيء أو البليد؟

إن الفوز بالمشاهد يعني الفوز بموقفه على الأغلب، إذا استبعدنا أولئك الذين يشاهدون القنوات لكي يقارنوا التحليلات. أما رجل الشارع، فهو يطرب عندما يسمع الإصرار على المبادئ الإسلامية والوطنية بصرف النظر عن الكم الهائل من المتغيرات على أرض الواقع.

ما هي المواضيع التي يريدها المشاهد الآن؟ إنه يريد الجديد حول وضع كورونا والرحلات الجوية والانتخابات الأميركية والأحداث في منطقة الخليج وفلسطين وليبيا واليمن والعراق وسوريا بالإضافة إلى الرياضة وأسواق المال، شريطة تقديم صفوة الكلام وبسرعة نسبية، وإذا لم يجد ما يبحث عنه فإنه يتحول إلى قناة أخرى تقدم له طلباته بسرعة وبشكل مشوق عبر عرض الخبر وتحليله مع مشاهد لمواقع الأحداث، فإذا رضي المشاهد عن القناة، فإنه يتابعها بانتظام.

كيف يريد المشاهد أن يقدّم له هذا المحتوى؟ بالطبع، فإن هذا لا يقرره المشاهد، بل تقرره القناة، وكلما كان مستوى كفاءتها أعلى، كلما نجحت في استبقاء المشاهد، فلا تعطي خلاصة الكلام بأسلوب منفر، بل تظهر بمظهر المعتدل والمنفتح على الرأي والرأي الآخر، ثم تمرر الرسالة التي تريد توصيلها بشكل مقنع وراق كميا ونوعيا وفنيا، أي أنها تكسب تأييده بالقوة الناعمة.

هل يعقل أن قناة الجزيرة ليس لديها رجال أعمال يرغبون بالإعلان لديها؟ إن رجل الأعمال يطلب الربح من الشيطان نفسه، ولكن القناة تعلن فقط للشركات الحكومية القطرية وليس لرجال الأعمال، لأنها لو فتحت الباب للمعلنين فربما تخسر المشاهد الذي هو رأسمالها. فالإعلانات التجارية تجلب ربحا سريعا ولكنها تضر بالقناة ضررا بالغا على المدى البعيد أو ربما القريب. وقد تمكنت قناة الجزيرة من تحقيق الأرباح من خلال مركز الجزيرة للإعلام الذي يقوم بالتدريب وإصدار شهادات للمتخرجين ونجحت في خلق اسم تجاري مرموق لها يجلب الأرباح بعيدا عن البث المباشر.

التفوق على قناة الجزيرة لا يتم إلا من خلال تقديم ما يروق للمشاهد من حيث المحتوى المقنع عقليا وعاطفيا وأخلاقيا وبالشكل والسرعة وحذف الإعلانات التجارية

من هنا، نستنتج أن استقطاب الجزيرة للمشاهدين يعني كسبهم إلى جانبها، على الرغم من أن قطر نشرت الدمار في بلاد العرب، وتمكنت من تقديم نفسها كمدافعة عن القيم الإسلامية ونصيرة للدول الإسلامية مثل تركيا وإيران، ولن يدرك المشاهد المتحمس للإسلام السياسي الآثار بعيدة المدى إلا عندما يلمس بشكل مباشر النتائج الوخيمة لسيطرة تركيا وإيران على المنطقة.

هناك من يحذر من أن الجزيرة ستنجح في نهاية المطاف في تحقيق هدفها، وذلك لأن تركيا وإيران لديهما طول نفس وسوف تصبران وتتحملان الفقر والدمار وانهيار الاقتصاد حتى تحققا أهدافهما، ولكن العرب ليس لديهم ذات الجَلَد وطول النفس ولن يتحملوا انهيار الاقتصاد والبنى التحتية حتى آخر رمق. وجميعنا نذكر أن "المجاهدين الأفغان" تمكنوا من دحر الاتحاد السوفييتي من الكهوف. فهؤلاء محاربون متطرفون ولا يكترثون بانهيار الاقتصاد والدولة برمتها.

فالمطلوب إذن هو الخروج من هذا الركود والتصدي لقناة الجزيرة والتفوق عليها لكسب المشاهد لأنه رأس المال الحقيقي. وهذا لا يتم إلا من خلال تقديم ما يروق للمشاهد من حيث المحتوى المقنع عقليا وعاطفيا وأخلاقيا والشكل والسرعة وحذف الإعلانات التجارية وتجنب الملل بشكل تام.

القضاء التركي يعاقب صحافيا بالسجن 27 عاما

إسطنبول – حكمت محكمة في إسطنبول الأربعاء، على الصحافي المعارض جان دوندار، رئيس تحرير صحيفة "جمهورييت" السابق، بالسجن 27 عاماً بعد إدانته بتهمة "مساعدة تنظيم إرهابي والتجسس"، وذلك لنشره تحقيقاً يؤكد أن أجهزة الاستخبارات التركية تسلم أسلحة إلى جماعات إسلامية في سوريا.

وحكم على دوندار في مايو 2016، في إدانة أولى، بالسجن خمس سنوات وعشرة أشهر بتهمة إفشاء أسرار الدولة، ما أثار غضب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلا أن محكمة عليا أبطلت هذا الحكم عام 2018 وأمرت بمحاكمة جديدة لدوندار بتهمة التجسس التي تشمل عقوبة أشدّ.

وفي فبراير 2016، حمل أردوغان بعنف على المحكمة الدستورية مؤكداً أنه "لا يحترم" قرار أعلى سلطة قضائية في البلاد سمحت بالإفراج عن دوندار خلال فترة محاكمته. بينما كان دوندار قد لجأ إلى ألمانيا عام 2016 عقب إدانته الأولى.

وفي حيثيات الحكم الصادر الأربعاء، أشارت المحكمة إلى أن دوندار حكم عليه بالسجن 18 عاماً وستة أشهر بتهمتي "إفشاء معلومات سرية وتجسس" مرتبط بنشر تحقيق عن أسلحة أُرسلت إلى مجموعات إسلامية في سوريا وبالسجن ثماني سنوات وتسعة أشهر بتهمة "مساعدة منظمة إرهابية" لاسيما شبكة الداعية فتح الله غولن المتهم من قبل أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016.

وتغيّب محامو دوندار عن جلسة الأربعاء، وأكدوا أنهم لا يريدون أن يكونوا "جزءا من ممارسة لإضفاء الشرعية على حكم مسبق صدر بدافع سياسي".

جان دوندار أدين لنشره تحقيقا يؤكد أن أجهزة الاستخبارات التركية تسلم أسلحة إلى جماعات إسلامية في سوريا

وطالبت المحكمة باعتقال دوندار وإعادته إلى البلاد. وكانت قد أرجأت في وقت سابق من هذا الشهر إصدار حكمها، بعد أن طلب محامو دوندار استبدال القاضي لضمان محاكمة عادلة، إلا أن الطلب قوبل بالرفض.

وأعلنت محكمة في إسطنبول مؤخرا أن دوندار هارب من العدالة، وصادرت جميع ممتلكاته في تركيا.

ودانت رابطة الصحافيين الألمان الحكم بشدة واصفة إياه بأنه "عمل همجي"، وقال رئيس الرابطة فرانك أوبرآل في تصريحات أن "جان دوندار جمع المعلومات، وقام بتغطية الأحداث والكشف (عن حقائق). إنه العمل الصحافي الجيد، ولم يقم بجريمة". وطالبت الرابطة في بيان السلطات الألمانية بتوفير الحماية المطلقة لدوندار، وقالت "حَرِيٌّ زميلنا إلى تركيا يجب منعه بكل السبل".